تغيرات جغرافية في خريطة الأسواق الموصلية

الموصل / مكتب المدى / نوزت شمدين

اشتهرت مدينة الموصل، وعلى مر الأزمنة، بتنوع وجمال أسواقها المنتعشة دائما بالبضائع القادمة من جميع الاتجاهات المحيطة بها باعتبارها مركزا تجاريا مهما وحيويا في البلاد، ومعظم هذه الأسواق تركزت في جناح دجلة الأيمن حيث باب السراي والسرجخانة وخان المفتي وباب الطوب والدواسة والسوق العصري وشوارع النجفي ونينوى وخالد بن الوليد وغيرها من الأسواق المتخصصة التي كانت تتسع يوما بعد آخر وهي بمأمن من التغيرات وصامدة بوجه الأزمات وحتى بعد أول صفارة إنذار أطلقت إيذانا بحروب القرن الماضي وما تبعها من حصارات وانحدارات حادة في قيمة الدينار ظلت أسواق المدينة محافظة على خصوصياتها رافضة التشتت أو الاندماج مع بعضها البعض في محاولة عنيدة من قبل التجار وأصحاب المحال فيها للمحافظة على المهن والأعمال التي توارثوها عن آبائهم جيلا بعد جيل وحصلوا على ألقابهم منها مثل بيوتات (البزاز والقطان والصواف والعبايجي والملاح والعطار والصابونجي والدباغ والتحاف) وغيرها.

اليوم وبعد ما يقارب العامين ونصف من الاحتلال وأكثر من عام على غياب الأمن التام بسبب انحسار دور أجهزة الأمن، شهدت العديد من هذه الأسواق ما يشبه الموت متأثرة بحظر التجوال والجدران الكونكريتية و الأسلاك الشائكة التي صارت ترسم أبعاد البعض منها وأعاقت في أخرى حركة السير، وأقلقت بالمحصلة راحة المواطنين الذين أصبحوا يتجنبون هذه الأماكن خوفاً من المعارك الخاطفة. ما حدا بأصحاب المحلات والدكاكين الانتقال إلى أمكنة أخرى أكثر أمنا في زوايا متطرفة من المدينة، أو البقاء بانتظار أن تشرق الشمس من جديد. ولتسليط الضوء على واقع الأسواق والمتغيرات التي تشهدها في الآونة الأخيرة اخترنا سوق القماش موضوعا لهذا التحقيق ابتداءً من تجار الجملة وصولاً إلى المستهلك.

المنافسة محسومة للألبسة الجاهزة

على مقربة من الجسر العتيق الذي يربط جانبي المدينة منذ أوائل القرن الماضي يقع باب السراي الممتد من منطقة الميدان غرباً حتى باب الطوب شرقاً. وفي إحد تفرعاته الكثيرة يوجد سوق يسمى (سبع أبواب) تخصص ومنذ سنوات ببيع الأقمشة بمختلف أنواعها. وتكاد معظم المحلات فيه تبيع بالجملة. هناك التقينا عدداً من أصحاب المحال الذين تحدثوا بألم بالغ عن التراجع الذي أصاب عملهم بسبب سوء الأوضاع الأمنية ومنافسة الألبسة الجاهزة المستوردة لأقمشتهم.

عبد الله بكر (تاجر جملة): تأثرت مهنتنا كثيرا بسوء الأوضاع الأمنية. فنحن نعتمد في عملنا على بيع الأقمشة بالجملة للخياطين ومحلات المفرد في السرجخانة وغيرها من الأسواق داخل وخارج المدينة، وللظروف المعروفة فأن المواطنين، وخصوصاً النساء منهم، لم يعد بإمكانهن الخروج من بيوتهن إلا لقضاء الحوائج الضرورية، فلم يعد بوسع الواحدة منهن كالسابق أن تبحث في السوق بحرية تامة عما يناسب ذوقها أو أذواق بناتها وأبنائها من القماش ثم الذهاب به إلى الخياط والانتظار حتى يخاط الثوب، فالأمر بات يتطلب الكثير من المجازفة للظروف المعروفة، فعلى سبيل المثال تغلق الجسور بأكملها دون سابق إنذار أو تحدث اشتباكات مسلحة أو انفجارات، وبدلاً من المخاطرة فأن العائلات أخذت في الوقت الحالي تعتمد وبشكل شبه كامل على الألبسة الجاهزة، خصوصاً المستوردة منها والتي تجد معامل الخياطة لدينا صعوبة كبيرة في منافستها بسبب رخص أثمانها لدرجة أن يتراجع سعر القطعة منها ليعادل سعر متر مما نبيع نحن من قماش ؟! وهذا طبعا بسبب عدم وجود رسوم كمركية مفروضة عليها لحماية الاقتصاد الداخلي، وإن وجدت هذه الرسوم فهي زهيدة جدا في الغالب وتبقينا عاجزين تماما عن المنافسة.

عمار ياسر صاحب محل (مفرد): ورثنا مهنة بيع القماش عن آبائنا الذين توارثوها بدورهم عن آبائهم، وبقينا رغم كل شيء أوفياء لها، لكن البعض قرر تحت وطأة الركود في السوق إلى الانتقال نحو مهنة أخرى أو في أقل تقدير إلى مكان آخر متطرف من المدينة ليتسنى للناس الاقتناء منه دون مشاكل. في المقابل وكما هو الحال بالنسبة للكثير من المهن فقد دخل مجال عملنا دخلاء أساؤا بشكل كبير إلى المهنة سواء بمضارباتهم غير المواتية أو افتقارهم للخلق القويم في التعامل. وهكذا ظهرت انعكاسات ذلك على مهنة البزازة مشكلةً عرفاً جديداً وعلى سبيل المثال بالنسبة لما يتعلق بمسميات الأقمشة: ففي الماضي كانت هناك أقمشة معروفة أسماؤها للجميع مثل (البازة والخزنة والستن والجيت والأنكورة والجابان.. الخ)، اليوم أصبحت الأقمشة، وخصوصاً المستوردة منها، تسمى بمسميات هي برأيي تسيء إلى مجتمعنا كثيرا مثل (البرتقالة ونانسي عجرم وروبي واليسا وشوارب عبد الله الرويشد والحاج متولي ورونالدو) وغيرها من الأسماء التي كانت هي ومثيلاتها بعيدة كل البعد عن الذائقة العراقية المعروفة برفعتها.

ذاكر سعدون (خياط): الكثير من الخياطين أصبحوا الآن بلا عمل أو أبدلوا نشاطهم القديم وهنالك أسباب عديدة وراء ذلك، أولها الظرف الأمني الصعب في المدينة والذي حتم علينا إقفال محلاتنا والتزام بيوتنا قبل حلول الظلام، في حين أننا كنا في السابق نستمر في أعمالنا حتى ساعات متأخرة من الليل، بل ونستمر أحياناً حتى الصباح خصوصاً في أيام ما قبل الأعياد، والفوضى الأمنية تسببت كذلك بتغيير عادات شريحة واسعة من المجتمع الذين لجأ الكثير منهم إلى اقتناء الثياب الجاهزة وإن لم تكن تلبي بشكل تام أذواقهم من حيث الفصالات أو حتى المقاسات، لكنهم باتوا يؤثرونها على الخياطة التقليدية بسبب عدم تمكنهم من ارتياد السوق لمرات متكررة، وكذلك لرخص أثمان تلك الألبسة قياساً بتكلفة شراء القماش وأجور خياطته لدينا، إضافة إلى أجور النقل المرتفعة بسبب شحة الوقود وأزماته المتلاحقة، وبالتالي صارت المنافسة محسومة لهذه الألبسة بنوعيها المستورد والمحلي، أما الأسباب الأخرى فتتعلق بالواقع المفروض على البلد برمته كالبطالة والانقطاع المزمن في التيار الكهربائي والارتفاعات الكبيرة في بدلات الإيجار.

البعيد سعيد

عند حي الكرامة الواقع في أقصى شمالي شرق مدينة الموصل وجدنا سوقاً كبيرا يتناسب حجمه مع هذا الحي الآخذ بالأتساع عاماً بعد عام، هناك التقينا السيد (زيد غانم) وهو صاحب محل لبيع الألبسة الجاهزة الرجالية والنسائية انتقل إلى الحي مؤخرا بعد سنوات طويلة قضاها في بيع القماش بالقرب من مركز المدينة، سألناه عن سبب إبدال عمله السابق والابتعاد عن الأسواق الرئيسة ؟

– الانتقال إلى مهنة أخرى مسألة صعبة جدا، وأنا أجبرت على ذلك بسبب الكساد الحاد الذي أصاب مهنة بيع القماش بتأثير من الظروف الأمنية الخانقة، فلقد كانت تمضي علي أسابيع لا أبيع فيها متراً واحداً من القماش، وأحياناً كنت أعمد إلى ترك محلي مقفلاً لليأس الذي انتابني جراء ذلك، ولم يكن الأمر متوقفاً علي وحسب بل على الجميع في سوق (هزار بزار)، وغيرها من الأسواق المختصة ببيع القماش، والضربة القاصمة التي تلقيتها في عملي السابق كانت في رمضان الماضي وهو موسم يملأ فيه الباعة محلاتهم بالبضائع لأن الناس معتادون على التسوق فيه بشكل كبير وخصوصاً الملبوسات ومنها الأقمشة استعداداً لعيد الفطر المبارك. لكن الذي حدث هو أن الوضع الأمني ساء لدرجة أن الناس ظلوا ولأيام طويلة في بيوتهم لا يغادرونها، وأصبحت عملية بحث احدهم عن قماش يشتريه جنوناً مطبقاً. وكانت النتيجة أنني قررت ترك محلي بعد أن دفعت الإيجارات المتراكمة، والتجأت إلى هذا الحي البعيد عن مشاكل مركز المدينة وأضفت لمسة جديدة إلى عملي بأن حولته إلى بيع البسة جاهزة تكون في متناول الناس لأنها قريبة من بيوتهم ولن يضطروا للذهاب إلى الأسواق البعيدة.

شامل عزيز (طالب): لو قارنا شراء قطعة جاهزة من الثياب بأخرى نشتري قماشها ثم نفصلها لدى الخياط، لوجدنا أن الأخيرة تتطلب البحث في سوق القماش ثم شراء النوع الملائم والذهاب إلى الخياط ثم العودة بعد ذلك بأيام، أنها عملية باتت تستغرق وقتا طويلاً فيما أنك سوف تحصل على النتيجة نفسها وفي لحظات بسيطة بمجرد الدخول إلى محل لبيع الألبسة الجاهزة.

منال تحسين (ربة بيت): كنا والى زمن قريب نذهب للتسوق أنا وبناتي وأخواتي في السرجخانة أو باب السراي وكنا نجد متعة كبيرة في البحث عما يناسبنا أو يلائم أطفالنا خصوصاً في الأيام القليلة المتبقية قبل كل عيد أو موسم دراسي، الآن أقتصر أمر خروجنا للذهاب أما لزيارة العيادات الطبية أو لشراء الأمور الأساسية وفي المحلات القريبة من بيوتنا وكثيرا ما اصطحب أحد أبنائي لمرافقتي خشية حدوث شيء. وحتى زوجي الذي كان يحرص على تفصيل ثيابه لدى الخياط أصبح يشتري ثيابه جاهزة وأقوم أنا في البيت بكيها إن كانت قمصاناً، والبناطيل أعالج طولها بنفسي دون الحاجة إلى ذهابه إلى الخياط .

في الهم الاقتصادي

وعاد المصرف الصناعي لتبديد (اسهمه) من جديد

حسام الساموك

نعود من جديد لهموم المصرف الصناعي و (بلوى) امتلاكه مليارات من اسهم الشركات المساهمة والمنتمية منها للقطاع المختلط بشكل خاص، وحين نتابع هذا المرفق لا ينبغي الا تأشير الحالات المرفوضة في ادائه خاصة ان الاسهم التي يمتلكها تعود للمال العام، وبالتالي فليس لادارته ان تتصرف الا بما يجب (بالضرورة) ان ينمي المال العام ويحقق مصالحه.

لقد سبق ان تطرقنا الى صفقتين مشبوهتين تم التداول بهما بشكل الحق الضرر الفادح بالمال العام اولاً، وحقق خسائر مباشرة بعموم المستثمرين الآخرين ثانياً، فضلاً عما اشرنا اليه في الصفقة الأولى من ثغرة قانونية مفضوحة عندما تم اعتماد وسيط اهلي في عقدها، برغم ان السياقات المعتمدة في هذا الشأن ان ينتدب وسيط حكومي كي يؤول ريع الوساطة للدولة اولاً، ويسد الطرق امام أي تداول مشبوه ثانياً خاصة ان عالم الوسطاء وتداولاتهم مليء بالالغام والسوابق غير النظيفة، إذا ما اخذنا بنظر الاعتبار ان عمولة الوسيط كما اشرنا الى ذلك فيما سبق بلغت سبعين مليون دينار خلال ثوان فقط.

في هذه المرحلة كانت الصفقة حول نصف مليار سهم من اسهم الصناعات الغذائية (سفن آب) بعد ما كانت الصفقتان السابقتان وما تضمنتهما من محاولات مسبقة القصد لتخفيض سعريهما تتعلق كل منهما بمليار وربع المليار من اسهم شركة بغداد للمشروبات الغازية وكأن إدارة المصرف تسعى للتخلص مما تمتلكه من اسهم بأي ثمن.

لقد تم عرض السهم وفقاً لمبدأ العقد الخاص بخمسة دنانير للسهم الواحد، وتقدم وسيطان لشرائهما، لكن وسيطاً ثالثاً كان للعبة بالمرصاد فأقدم على (كسر) السعر المعلن ليتم الغاء الصفقة بعد تكشف سر اللعبة، ثم كررت المحاولة بعد حين مما اضطر إدارة سوق الأوراق المالية للاعتراض عليها بعد ان اشرنا في الصفقتين السابقتين مسؤولية السوق عن تمرير اية صفقة مشبوهة.

اننا نستغرب تعريض إدارة المصرف الصناعي اسهمها لتلك الخسائر وفي محاولات متكررة وتمنعها من عرض تلك الاسهم للبيع علانية وفق قاعدة العرض والطلب بما يحقق فائدة مباشرة برفع السهم الى ما يستحقه، وهو أكثر من سعر العقد الخاص بالتأكيد، وبما يلغي لعبة الاحتكار التي تجلب شكوكاً لها أول وليس لها آخر، فضلاً عن كونها تجري في العلن من دون اية (مدانشات) مدانة خلف الكواليس، وإذا تذرع اداريو المصرف الصناعي بامكانية تقسيط كمية الاسهم الكبيرة على أكثر من جلسة بما يؤخر عملية البيع، كما رد على ذلك علينا قبل حين السيد مدير عام المصرف، ولكن في جريدة الحياة، نقول له، ولمن يحمل وجهة نظره معاً: وهل يضير المصرف الذي يقرض المشاريع الصناعية لعشرات السنين ان يتأخر اسبوعاً أو اسبوعين مقابل ان يحقق ربحاً أكثر فضلاً عن تداول سليم لا يقوى على الطعن به أو مجرد التشكيك أي متطفل !

عددان جديدان من مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية

بغداد / المدى

صدر عددان جديدان من مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية التي تصدر عن كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة القادسية بشكل دوري.

وتضمن العدد موضوعة توجيه الإنفاق الحكومي للدكتور عبد الكريم كامل رئيس هيئة تحرير المجلة والتي تناولت سبل اصلاح القطاع الحكومي من خلال إدارة المصروفات العامة والتحرير الاقتصادي بهدف استقرار الاقتصاد الكلي ومعالجة الاختلالات الهيكلية للاقتصاد وخفض البطالة وتحقيق النمو المطلوب.

وتناول العدد الأول لسنة ٢٠٠٤ في زاوية الدراسات والابحاث المنتخبة موضوعة (الفساد تحد متواصل للتنمية) لبراين أتوود مدير الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية و (عودة الى الاساسيات: استراتيجيات لمكافحة الفساد) لجيمس وولفينسون رئيس البنك الدولي، إضافة الى موضوعات اخرى منها دور المشاريع الصناعية الصغيرة في العراق في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدكتور صالح عبد الرضا.

اما المحور الإداري لمجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية فتناول عدة دراسات منها مدى استجابة العوائد غير العادية لاسهم الشركات المتداولة في (سوق بغداد للاوراق المالية) للمحتوى الاعلامي للإعلان عن توزيعات الارباح للسيد صلاح راهي، واثر المديونية في القيمة السوقية للأسهم العادية من خلال دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المساهمة للقطاع الصناعي للسيدة قسمة جابر، والتحليل الاحصائي للتصميم المضلع عند فقدان احد قطاعات التجربة للسيد رحيم جبار.

وجاء في العدد الأول لسنة ٢٠٠٥ من المجلة موضوع (الاقتصاد العراقي ما بعد المحنة .. ثمة امل) بقلم الدكتور عبد الكريم كامل عميد كلية الادارة والاقتصاد في جامعة القادسية رئيس هيئة التحرير تطرق فيها الى التركة الاقتصادية الثقيلة وخسائر الحروب واثرها على تدهور مؤشرات الاقتصاد العراقي والامل باتباع سياسات اقتصادية جديدة تتمخض عنها معالجات حقيقية لمظاهر البطالة واعادة البناء وتفعيل المشروعات الوطنية .

كما تناول رئيس هيئة التحرير في بحث مشترك مع الدكتور عبد الكريم جابر موضوعاً آخر عن مصادر التمويل الدولي ودورها في ظاهرة التحويل العكسي لموارد الدول النامية، فيما تناول بحث الاستاذ الدكتور هاشم مرزوك التعاون النقدي العربي في ضوء التجربة النقدية الاوروبية، والضرورات الاقتصادية له وسبل تقويم صيغ التعاون النقدي العربي .

كما احتلت استراتيجية التكامل الزراعي العربي واهم المؤشرات في تعبئة الموارد والامكانات في الوطن العربي للاستاذ المساعد الدكتور رحمن حسن حيزاً في زاوية البحوث والدراسات الى جانب الدراسة التي أعدها الاستاذ المساعد الدكتور عبد الحسين جليل عن اصدار الدينار العراقي الجديد بين الضرورة والمبررات .

وافردت المجلة مساحات اخرى لدراسات مهمة عن الصناعات التحويلية العربية بين ضرورات التأهيل والتحديث والتحديات البيئية للسيد نزار كاظم ومهارات القائد الاداري العصري ومتطلبات التغيير في إدارة المنظمات العربية لمواجهة تحديات العولمة للسيد عبد الاله جميل فضلاً عن أثر التعليم المشترك في تحقيق الميزة التنافسية من خلال دراسة ميدانية لاراء عينة من تجار المفرد في محافظة القادسية لسالم صلال بالاشتراك مع حسين فلاح، وتقدير استجابة محصول الذرة الصفراء في العراق للمدة (١٩٧٣- ١٩٩٧) للسيد حميد عبيد .

المستثمرون يبتعدون عن بورصة الاسهم الايرانية

طهران/ الوكالات

قال متعاملون إن المستثمرين يبتعدون عن بورصة الاسهم الايرانية ويفضلون عليها الذهب والبورصات الاجنبية مع تفاقم الضغط الدولي على البرنامج النووي الايراني المتنازع عليه.

وانخفضت القيمة السوقية الاجمالية للبورصة الى ٣٨,٢ مليار دولار بعد ان كانت ٤٥ مليار دولار في اواخر حزيران عندما حقق محمود احمدي نجاد فوزا ساحقا في انتخابات الرئاسة الايرانية.

وبلغ مؤشر تيبكس لاسهم البورصة الايرانية ١٠١٥١ نقطة بانخفاض ٢٧ بالمئة عن مستواه في اب ٢٠٠٤ عندما بلغ ١٣٨٨٠ نقطة.

وقال اكبر زارجاني نجاد رئيس شركة سمسرة كبرى ان كل شيء يتوقف على المفاوضات النووية والسوق تتطلع فعلا الى اخبار سارة.

وأصدرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية قرارا يوصي باحالة ايران في المستقبل الى مجلس الامن الدولي لاحتمال فرض عقوبات عليها بعد اخفاقها في اقناع العالم بان برنامجها النووي مخصص لاغراض سلمية.

وتصر ايران على انها تحتاج للتكنولوجيا النووية لتزويد محطات الطاقة بالوقود. وقال زارجاني نجاد: لسوء الحظ فان مخاوف صغار المساهمين يمكن ان تؤثر على مؤشرات الاسهم بصورة حادة.

وأضاف أن السوق وجدت بعض العزاء في تعيين وزير الاقتصاد السابق طهمسب مظاهري في منصب نائب وزير مكلف بالحد من هبوط بورصة طهران.

وعقد مظاهري اجتماعات مع مسؤولي بورصة طهران ومن المقرر أن يرفع تقريرا الى مجلس الوزراء.

واشار متعاملون الى أن الايرانيين يتخلون عن الاستثمار في الاسكان والاسهم ويفضلون في المقابل الاصول الاكثر سيولة مثل الذهب والعملات الاجنبية.

وردا على سؤال عما اذا كان المستثمرون يفرون بشكل خاص الى دبي التي فتحت مؤخرا بورصتها أمام المستثمرين الاجانب قالت المتحدثة باسم بورصة طهران سهيلة موستوفي: قد يذهب الناس الى أي مكان اخر.

واضافت: بسبب المشاكل في اسواق ايران قد ينجذب الناس الى اسواق اخرى أو الذهب أو مجالات اخرى.

ويمثل هروب رؤوس الاموال نكسة كبيرة للبورصة التي ارتفعت ١١٦ بالمئة في عام ٢٠٠٣ ما يجعلها ملاذا للمستثمرين الذين يتطلعون الى التغلب على التضخم الذي يبلغ نحو ١٢ بالمئة.

الجزائر:الاحتياطيات الأجنبية تجاوزت٦٠ مليار دولار

الجزائر/ الوكالات

نقلت وسائل الأعلام المحلية عن رئيس الوزراء أحمد اويحيى أن احتياطيات الجزائر من العملة الاجنبية التي زادت نحو عشرة أمثالها خلال خمس سنوات بفضل صادرات النفط تجاوزت الآن ٥٠ مليار دولار.

وبلغت الاحتياطيات الاجنبية ٤٦ مليار دولار في منتصف عام ٢٠٠٥ مقارنة مع ٤,٤ مليار دولار عندما تولى الرئيس عبد العزيز بوتفليقة السلطة في عام ١٩٩٩ وسط اعمال عنف من المتشددين الاسلاميين. وعززت الجزائر عضو اوبك خلال الاعوام القليلة الماضية صادراتها من النفط الخام والغاز الطبيعي المسال واستخدمت بعض العائدات لخفض الديون الاجنبية.

ونقلت الاذاعة الجزائرية عن اويحيى قوله إن الديون الاجنبية انخفضت إلى اقل من ١٨ مليار دولار مقارنة مع ٢١,٤ مليار دولار في نهاية عام ٢٠٠٤ . وتنوي الحكومة تقليص الدين الخارجي إلى عشرة مليارات دولار بنهاية عام ٢٠٠٩ بفضل تحسن الاقتصاد وارتفاع الاستثمارات الأجنبية.

سوق الذهب والفضة

المصرف	سعر البيع	سعر الشراء
ذهب عيار ٢٤	١٠٦,٠٠٠	١٠١,٠٠٠
ذهب عيار ٢١	٩٦,٠٠٠	٩١,٥٠٠
ذهب عيار ١٨	٨٢,٠٠٠	٧٧,٥٠٠
ذهب عيار ١٤	٦١,٥٠٠	٥٦,٥٠٠
ذهب عيار ١٢	٥٤,٠٠٠	٤٩,٠٠٠
الفضة	١٧٥٠	١٥٠٠

اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٤٧٥	١٤٨٢
اليورو	١٨٣٠	١٨٤٠
الجنيه الاسترليني	٢٦٦٥	٢٦٧٥
الدينار الاردني	٢٠٥٠	٢٠٦٠
الدرهم الاماراتي	٤٢٠	٤٣٠
الريال السعودي	٣٨٠	٣٨٥
الليرة السورية	٢٦,٥	٢٨